جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

النظام القانوني للهيئات والمؤسسات العامة في قوانين وأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي

دراسة مقارنة

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من

الباحث / **محمد عويد عايض الظفيري**

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ يسري محمد العصار	رئيساً
أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة	
الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار	مشرفاً وعضواً
أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة	
المستشار الدكتور/ عبدالفتاح صبري أبوالليل	عضواً
نائب رئيس مجلس الدولة	

٢٠١١

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

النظام القانوني للهيئات والمؤسسات العامة في قوانين وأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي

دراسة مقارنة

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من

الباحث / محمد عويد عايض الظفيري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ يسري محمد العصّار	رئيساً
أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة	
الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار	مشرفاً وعضواً
أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة	
المستشار الدكتور/ عبدالفتاح صبري أبوالليل	عضواً
نائب رئيس مجلس الدولة	

٢٠١١

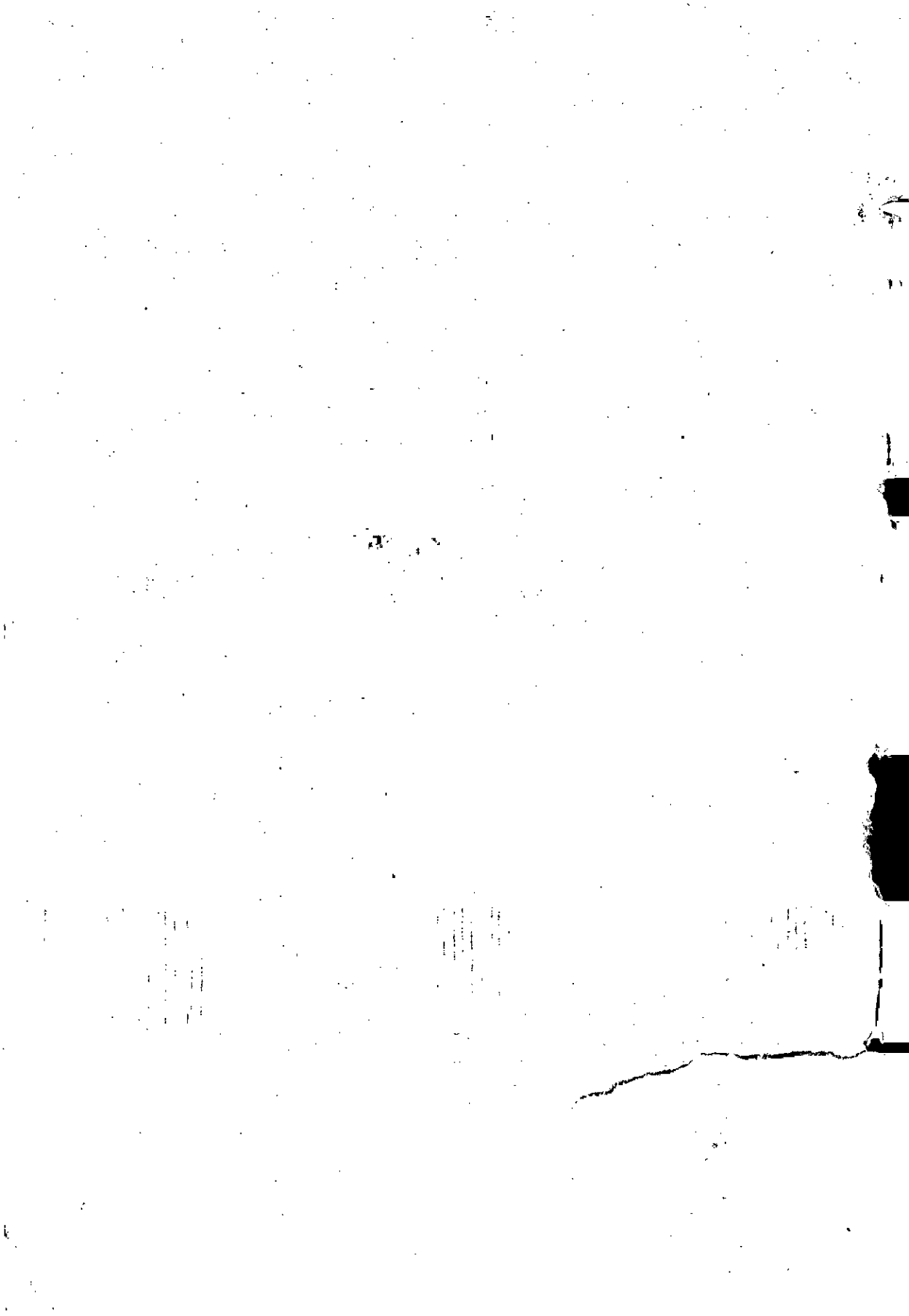

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَم تَكُن تَعلَمُ وكَانَ فَضلُ اللَّهِ عَلَيكَ عَظِيماً﴾

صدق الله العظيم

من الآية ١١٣ سورة النساء

إهـــــداء

إلى روح والدي ووالدتي رحمهماً الله...

إلى زوجتي وإبنتي بارق ذات الربيعين

أهدي هذا العمل...

شـــكر وتقديـــر

الحمد لله الذي علم الإنسان بعد جهل، وهداه بعد ضلال، وفقهـــه بعـــد غفلة، وأتم نعمته عليّ ووفقني إلى سواء السبيل بإنجاز هـــذه الأطروحـــة التي تعد اللبنة الأولى في طريق البحث العلمـــي. فبحمـــده تستديم الـــنعم وبشكره نستزيد الفضـــل والمـــنن. مصداقـــاً لقولـــه تعالى ﴿لـــئن شكرتم لأزيدنكم﴾ سورة إبراهيم من الآية ٧.

وتقديراً ووفاءً لأستاذي العظيم في تواضعه، الكبير في ترفعه، الصادق في نصحه، الأمين في إرشاده، العالم في فكره، الذي أكرمني بشرف قبـــول الإشراف على هذه الأطروحة.

إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **جابر جاد نصار**، أستاذ القـــانون العام بكلية الحقوق في جامعة القاهرة، أتقدم بباقات الاعتزاز وجزيل الشكر وعظيم الامتنان، عرفاناً بالفضل، الذي أعطاني من جهده ووقتـــه إرشـــاداً وتوجيها ونصحاً، ولم يعتذر يوماً عن اللقاء. والشكر موصـــول لأســـاتذتي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة والحكم، الأســـتاذ الـــدكتور/ **يسري محمد العصار**، أستاذ القانون العـــام بحقـــوق القـــاهرة، والمستـــشار الـــدكتور/ **عبدالفتاح صبري أبوالليل**، نائب رئيس مجلس الدولة، لتفضلهم بالموافقة على المشاركة في لجنة المناقشة والحكم، فلهم كل التحية والتقدير.

كما أسجل شكري وتقديري إلى كل من كان له دور فـــي إنجـــاز هـــذا العمل قل أو كثر. فلهم مني خالص المودة وصادق العرفان.

مقدمة

أولاً : موضوع الرسالة وأهميته :

يتزايد وينمو عدد الهيئات والمؤسسات العامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية [1]، ويتسع مجال تطبيق اللامركزية الإدارية المرفقية، مما يستوجب القيام بدراسة شاملة لها لتحديد أهم معالم النظام القانوني الذي تخضع له هذه الهيئات والمؤسسات العامة، التي تعتبر من أهم أدوات السياسة العامة للدولة، حيث تتدخل بواسطتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتقديم الخدمات الاجتماعية.

---

(١) تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢١ رجب ١٤٠١ هـ الموافق الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١، باعتباره فكرة للتعاون التنظيمي والتأسيسي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، بين الدول الأعضاء الست المؤسسة له وهي : المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، دولة قطر، سلطنة عُمان. وذلك بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وفق ماتص عليه النظام الأساسي الذي أكد أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط وأوجه التعاون بين مواطني المجلس، وقد نصت المادة الأولى من النظام الأساسي على أن " ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون "، كما قررت المادة الثانية بأن "يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية". (الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي). لمزيد من التفاصيل انظر: النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، من إصدارات الأمانة العامة، الطبعة السادسة ١٩٩١، ص ٥ ومابعدها. ولذلك تعتبر تجربة دول مجلس التعاون من التجارب الرائدة في التكامل الدولي الإقليمي الجديرة بالاهتمام والبحث، لاسيما وأن هذه التجربة قد جاءت نتيجة طبيعية للتطور التاريخي في منطقة الخليج باعتبارها محصلة للعلاقات بين الكيانات السياسية والاجتماعية القائمة عبر مسارها التاريخي. راجع: د. صفوت عبدالسلام عوض الله، تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون،القاهرة، دار النهضة العربية، طبعة ٢٠٠٥، ص ٥. فالنظام الأساسي للمجلس لايشير إلى ماهيته وإنما يبين أهدافه حيث أن الوحدة السياسية هي الهدف الاستراتيجي له، فالمجلس هو تجمع أمني يحمل خصائص المنظمة الدولية ذات الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية التي تهم شعوب تلك المنطقة. انظر : المحامية غدير يعقوب حياتي، الطبيعة القانونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت، مجلة إدارة الفتوى والتشريع، العدد الرابع عشر، يوليو ٢٠٠٦، ص ٣٩ و ص ٤٣. وراجع كذلك: د. يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، الكويت، مكتبة دار العروبة للنشر، ١٩٨٣، ص ٩١.

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة
مقدمـــة.....	١
الفصل التمهيدي	
ماهية الهيئات والمؤسسات العامة وأهميتهما في النظام القانوني	
المبحث الأول: مفهوم الهيئـــة والمؤسسة العامـــة وخصائصها.....	١٨
المطلب الأول: مفهوم الهيئة والمؤسسة العامة.....	٢٥
الفرع الأول : ارتباط الهيئات والمؤسسات العامة بفكرة المرفق العام...	٣٢
الفرع الثاني:الاستثناءات على ارتباط فكرتي الهيئة والمؤسسة العامة بفكرة المرفق العام.....	٤٠
الفرع الثالث: المبادئ العامة للهيئات والمؤسسات العامة في القانون المقارن	٤٩
المطلب الثاني: خصائص الهيئات والمؤسسات العامة.....	٥٣
الفرع الأول: أهم خصائص الهيئات والمؤسسات العامة الإدارية.....	٥٥
الفرع الثاني: أهم خصائص المؤسسات العامة الاقتصادية.....	٥٨
الفرع الثالث: أهـم خصـــائص الهيئـــات والمؤسسات العامة الاجتماعية والمهنية	٦٣
الغصن الأول: المرافق المهنية والاجتماعية في فرنسا ومصر.....	٦٤
الغصن الثاني: المرافق المهنية والاجتماعية في الكويت.....	٧١
الغصن الثالث: المرافق المهنية والاجتماعية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.....	٧٥
المبحث الثاني: تمييز الهيئـــات والمؤسسيات العامـــة عـــن المـــشروعات والتنظيمات المشابهة لها.....	٨٣
المطلب الأول: تمييز الهيئـــات والمؤسســـات العامـــة عـــن المـــشروعات الخاصة ذات النفع العام.....	٨٤
المطلب الثاني: تمييز الهيئات والمؤسسات العامة عن أشخاص القانون العام الأخرى.....	٩٠
الفرع الأول: تمييز اللامركزية المرفقية عن المركزية الإدارية.....	٩٠
الفرع الثاني: تمييز اللامركزية المرفقية عن اللامركزية الإقليمية.....	٩٢
المطلب الثالث: تمييز الهيئـــات والمؤســـسات العامـــة عـــن المـــشروعات الاقتصادية المملوكة للدولة ملكية خاصة.....	٩٧

الموضـــوع **الصفحة**

الباب الأول
التنظيم القانوني للهيئات والمؤسسات العامة
الفصل الأول
نشأة وانتهاء الهيئات والمؤسسات العامة وأسس الإدارة العامة لهما

المبحث الأول: نشأة الهيئات والمؤسسات العامة ١٠٦
المطلب الأول: إنشاء الهيئات والمؤسسات العامة في فرنسا ١١٢
المطلب الثاني: إنشاء الهيئات والمؤسسات العامة في يوغسلافيا السابقة. ١١٦
المطلب الثالث: إنشاء الهيئات والمؤسسات العامة في جمهورية مصر العربية ١١٨
المطلب الرابع: إنشاء الهيئات والمؤسسات العامة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي ١٢٢
المبحث الثاني: انتهاء الهيئات والمؤسسات العامة ١٤٢
المطلب الأول: إلغاء الهيئات العامة ١٤٣
المطلب الثاني: إلغاء المؤسسات العامة ١٤٦
المبحث الثالث: أسس الإدارة العامة للهيئات والمؤسسات العامة ١٤٩
المطلب الأول: تشكيل الجهاز الذي يتولى الإدارة في الهيئات والمؤسسات العامة ١٥٣
المطلب الثاني: اختصاصات الجهاز الذي يتولى الإدارة في الهيئات والمؤسسات العامة ١٥٧
الفرع الأول: اختصاصات مجالس إدارات بعض الهيئات والمؤسسات العامة في مصر ١٥٨
الفرع الثاني: اختصاصات مجالس إدارات بعض الهيئات والمؤسسات العامة في الكويت ١٦٣
الفرع الثالث: اختصاصات مجالس إدارات بعض الهيئات والمؤسسات العامة في السعودية ١٧٢
الفرع الرابع : اختصاصات مجالس إدارات بعض الهيئات والمؤسسات العامة في قطر ١٧٨
الفرع الخامس: اختصاصات مجالس إدارات بعض الهيئات والمؤسسات العامة في الإمارات ١٨١

الموضـــوع **الصفحة**

الفصل الثاني
النظام القانوني لأعمال الهيئات والمؤسسات العامة

المبحث الأول: النظام القانوني لقرارات الهيئات والمؤسسات العامة.... ١٨٦
المبحث الثاني: النظام القانوني لعقود الهيئات والمؤسسات العامة..... ١٩٢
المبحث الثالث: النظام القانوني للأعمال المادية للهيئات والمؤسسات العامة ٢٠٣

الفصل الثالث
النظام القانوني للعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة

المبحث الأول: موقف المشرع بالنسبة للوضع القانوني للعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة..... ٢٢٣
المبحث الثاني: اتجاهات القضاء في شأن الوضع القانوني للعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة..... ٢٣٠
المبحث الثالث: الخلاف الفقهي حول الوضع القانوني للعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة..... ٢٣٨

الفصل الرابع
النظام القانوني لأموال الهيئات والمؤسسات العامة

المبحث الأول: الطبيعة القانونية لأموال الهيئات والمؤسسات العامة.... ٢٤٧
المطلب الأول: طبيعة حق الهيئات والمؤسسات العامة على أموالها.... ٢٥٠
المطلب الثاني: النتائج التي تترتب على تحديد طبيعة حق الهيئات والمؤسسات العامة على المال العام..... ٢٥٥
المطلب الثالث: صور الحماية القانونية التي تتمتع بها أموال الهيئات والمؤسسات العامة..... ٢٥٨
المبحث الثاني: وسائل اكتساب الهيئات والمؤسسات العامة للأموال ومصيرها في حالة الإنتهاء..... ٢٦٧
المبحث الثالث: النظام القانوني لميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي..... ٢٧٥

الموضـــوع **الصفحة**

الباب الثاني
الرقابة على الهيئات والمؤسسات العامة في بعض قوانين وأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الأول
رقابة السلطة المركزية على الهيئات والمؤسسات العامة في بعض قوانين وأنظمة دول مجلس التعاون

المبحث الأول: صور رقابة السلطة المركزية على الهيئات والمؤسسات العامة في قوانين وأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي.... ٢٩٤

المطلب الأول: السلطة شبه الرئاسية للوزراء على أعمال الهيئات والمؤسسات العامة..... ٢٩٤

الفرع الأول: مضمون السلطة الرئاسية..... ٢٩٦

الغصن الأول: تعريف السلطة الرئاسية..... ٢٩٧

الغصن الثاني: عناصر السلطة الرئاسية..... ٢٩٩

الغصن الثالث: خصائص السلطة الرئاسية..... ٣٠١

الفرع الثاني: صور ممارسة السلطة الرئاسية..... ٣٠٤

الغصن الأول: ممارسة السلطة الرئاسية بالأصالة..... ٣٠٥

الغصن الثاني: حالة الاختصاص عن طريق الحلول..... ٣٠٧

الغصن الثالث: التفويض في الاختصاص..... ٣٠٩

الفرع الثالث: طبيعة السلطة شبه الرئاسية للوزراء على نشاط بعض الهيئات والمؤسسات العامة..... ٣١٢

الغصن الأول: التمييز بين السلطة الرئاسية والوصاية الإدارية..... ٣١٣

الغصن الثاني: الغلو في الرقابة على الوحدات اللامركزية المرفقية..... ٣١٦

الغصن الثالث: تطبيقات الغلو للسلطة شبه الرئاسية للوزراء على الهيئات والمؤسسات العامة..... ٣١٨

المطلب الثاني: السلطة الوصائية للوزراء على الهيئات والمؤسسات العامة ٣٢٢

الفرع الأول: مفهوم الوصاية الإدارية..... ٣٢٤

الغصن الأول: تعريف الوصاية الإدارية..... ٣٢٥

الغصن الثاني: طرفا الوصاية الإدارية..... ٣٢٨

الغصن الثالث: الفرق بين الوصاية الإدارية والوصاية المدنية..... ٣٣١

الفرع الثاني: أهداف الوصاية الإدارية..... ٣٣٣

الموضوع	الصفحة
الغصن الأول: الأهداف الإدارية للوصاية.....	٣٣٤
الغصن الثاني: الأهداف الإقتصادية للوصاية.....	٣٣٦
الفرع الثالث: صور السلطة الوصائية التي يمارسها الوزراء على الهيئات والمؤسسات العامة.....	٣٣٨
الغصن الأول: سلطة الوزراء الوصائية على أعضاء الهيئات والمؤسسات العامة.....	٣٣٩
الغصن الثاني: سلطة الوزراء الوصائية على أعمال الهيئات والمؤسسات العامة.....	٣٤٣
المطلب الثالث: الوصاية الإدارية للحكومة (مجلس الوزراء) على الهيئات والمؤسسات التي لا تتبع وزير معيناً.....	٣٥٠
الفرع الأول: ماهية سلطات مجلس الوزراء تجاه الهيئات والمؤسسات العامة.....	٣٥٢
الغصن الأول: سلطات مجلس الوزراء الوصائية على أعضاء الهيئات والمؤسسات العامة.....	٣٥٣
الغصن الثاني: سلطات مجلس الوزراء الوصائية على أعمال الهيئات والمؤسسات العامة.....	٣٦١
الموضوع الأول: السلطة الوصائية لمجلس الوزراء على أعمال الهيئات والمؤسسات العامة الإيجابية.....	٣٦٣
الموضوع الثاني: السلطة الوصائية لمجلس الوزراء على أعمال الهيئات والمؤسسات العامة السلبية.....	٣٧٠
الفرع الثاني: تطبيقات لفكرة الوصاية الإدارية لمجلس الوزراء على الهيئات والمؤسسات العامة.....	٣٧٢
الغصن الأول: تطبيقات السلطة الوصائية لمجلس الوزراء على الهيئات والمؤسسات العامة في دولة الكويت.....	٣٧٣
الغصن الثاني: تطبيقات السلطة الوصائية لمجلس الوزراء على الهيئات والمؤسسات العامة في المملكة العربية السعودية.....	٣٧٩
الموضوع الأول: الهيئات والمؤسسات العامة الملحقة مباشرة بمجلس الوزراء.....	٣٨٠
الموضوع الثاني: الهيئات والمؤسسات العامة الملحقة بأحد الوزراء ويمارس عليها مجلس الوزراء سلطة وصائية.....	٣٨٣

الموضـــوع	الصفحة
الفصل الثالث: تطبيقات السلطة الوصائيـــة لمجلس الوزراء على الهيئـــات والمؤسسات العامة في دولة قطر.....	٣٨٧
الموضوع الأول: الهيئات والمؤسسات العامـــة الملحقة مباشرة بمجلس الوزراء	٣٨٨
الموضوع الثاني: الهيئات والمؤسسات العامـــة الملحقـــة بأحـــد الـــوزراء ويمارس عليها مجلس الوزراء سلطة وصائية.....	٣٩٥
الفصل الرابع: تطبيقات السلطة الوصائيـــة لمجلس الوزراء على الهيئـــات والمؤسسات العامة في دولة الإمارات.....	٣٩٨
الموضوع الأول: الهيئات والمؤسسات العامـــة الملحقة مباشـــرة بمجلـــس الوزراء.....	٣٩٩
الموضوع الثاني: الهيئات والمؤسسات العامـــة الملحقـــة بأحـــد الـــوزراء ويمارس عليها مجلس الوزراء سلطة وصائية.....	٤٠١
المبحث الثاني : تقييم نظم الرقابة المختلفة على نشاط الهيئات والمؤسسات العامة.....	٤٠٥
المطلب الأول : موضوع الرقابة الإداريـــة (عمـــل الهيئـــات والمؤســـسات العامة).....	٤٠٦
المطلب الثاني : وسائل الرقابة الإدارية.....	٤٠٨
المطلب الثالث : جهات الرقابة الإدارية الأصلية والمعاونة أو المساعدة..	٤١٦
الفرع الأول: جهات الوصاية الأصلية.....	٤١٦
الفرع الثاني: جهات الرقابة المعاونة أو المساعدة.....	٤٢١
الفصل الأول: جهات الرقابة الإدارية المعاونة أو المساعدة في مصر...	٤٢١
الفصل الثاني: جهات الرقابة الإدارية المعاونة أو المساعدة في الكويت..	٤٢٤
الفصل الثالث: جهات الرقابة الإدارية المعاونة أو المساعدة في قطر....	٤٢٧
الفصل الرابع: جهات الرقابة الإدارية المعاونة أو المساعدة في الإمارات.	٤٢٩
الفصل الخامس: جهات الرقابـــة الإداريـــة المعاونـــة أو المـــساعدة فـــي السعودية.....	٤٣٠
الفصل السادس: تقييم رقابة الجهات المعاونة أو المساعدة.....	٤٣٢
الفصل الثاني	
الرقابة القضائية على الهيئات والمؤسسات العامة	
المبحث الأول : رقابة الإلغـــاء بالنـــسبة للتـــصرفات القانونيـــة للهيئـــات والمؤسسات العامة.....	٤٣٧

الموضـــوع **الصفحة**

المطلب الأول: رقابة الإلغـاء للعقـود الإداريـة التـي تبرمهـا الهيئـات والمؤسسات العامة..... ٤٣٨
المطلب الثاني: رقابة الإلغاء بالنسبة للقرارات الإدارية الصادرة من الهيئات والمؤسسات العامـة..... ٤٦٦
الفرع الأول: تعريف القرار الإداري وخصائصه..... ٤٦٧
الفرع الثاني : رقابـة إلغاء القرارات الإداريـة للهيئـات والمؤسسات العامة بسلطة تقديرية..... ٤٧٦
المبحث الثاني: رقابة التعـويض بالنسبة لتـصرفات وأعمـال الهيئـات والمؤسسات العامة..... ٤٨٢
المطلب الأول : رقابة التعويض بالنسبة للقرارات الإدارية الـصادرة عـن الهيئات والمؤسسات العامة..... ٤٨٣
الفرع الأول: المسئولية على أساس الخطأ..... ٤٨٤
الغصن الأول: المسئولية على أساس الخطأ الشخصي..... ٤٨٧
الغصن الثاني : المسئولية على أساس الخطأ المرفقي أو المصلحي..... ٤٩٨
الغصن الثالث: المسئولية في حالة الجمع بين الخطـأ الشخـصي والخطـأ المرفقي..... ٥١٠
الغصن الرابع: مسئولية الهيئات اللامركزية في حالة تدخل جهة الوصـاية في أعمالها..... ٥٢١
الفرع الثاني: المسئولية دون خطأ..... ٥٣٠
الغصن الأول: الأساس القانوني للمسئولية دون خطأ..... ٥٣٤
الغصن الثاني : تطبيقات المسئولية دون خطأ في مجـال أعمـال الهيئـات والمؤسسات العامة..... ٥٣٩
المطلب الثاني: رقابة التعويض بالنسبة للأعمال المادية التـي تقـع مـن الهيئات والمؤسسات العامة..... ٥٧٣
الفرع الأول: الجهة القضائية المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالأعمـال المادية للهيئات والمؤسسات العامة..... ٥٧٤
الفرع الثاني: ضـوابط القـضـاء الإداري لاختـصاصـه بالفـصـل فـي المنازعات المتعلقة بالأعمال الماديـة للهيئـات والمؤسـسات العامة..... ٥٨٢
الغصن الأول : الضوابط المتعلقة بالمرفق ذاته..... ٥٨٣

الموضـــوع	الصفحة
الفصل الثاني : الضوابط المتعلقة بموقف المضرور أمام المرفق العام	٥٩٠
الخاتمـــــة	٥٩٣
النتائـــــج	٥٩٧
التوصيـــات	٦٠٢
الملاحق	٦٠٧
المراجع العربية	٦١٣
المراجع الأجنبية	٦٢٩
الفهرس	٦٣٥

ملخص الرسالة

النظام القانوني للهيئات والمؤسسات العامة في قوانين وأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي

تناولت الدراسة النظام القانوني للهيئات والمؤسسات العامة في قوانين وأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي ، من خلال فصل تمهيدي وبابين ، ففي الفصل التمهيدي تم بيان مفهوم الهيئة والمؤسسة العامة وأهميتهما في النظام القانوني ، حيث تم عرض فكرتي الهيئة والمؤسسة العامة باعتبارهما من طرق إدارة المرافق العامة. وتم تمييزهما عن المشروعات والتنظيمات الأخرى المشابهة لهما مع ذكر خصائص الأنواع المختلفة للهيئات المؤسسات العامة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية. وفي الباب الأول تناولت الدراسة التنظيم القانوني للهيئات والمؤسسات العامة كإنشائهما وانتهائهما ، وأسس الإدارة العامة لهما . بالإضافة إلى بيان النظام القانوني لأعمالهما والنظام القانوني للعاملين بهما والنظام القانوني لأموالهما. وفي الباب الثاني تناولت الدراسة الرقابة الإدارية والرقابة القضائية على الهيئات والمؤسسات العامة في قوانين وأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي. فتم عرض السلطة شبه الرئاسية للوزراء على أعمال الهيئات والمؤسسات العامة وكذلك السلطة الوصائية للوزراء على الهيئات والمؤسسات العامة. بالإضافة إلى بيان السلطة الوصائية للحكومة ممثلة في مجلس الوزراء على الهيئات والمؤسسات العامة التي لا تتبع وزيراً معيناً. ثم تم تقييم نظم الرقابة المختلفة على نشاط الهيئات والمؤسسات العامة واستعراض جهات الرقابة الأصلية والمعاونة. ثم تناولت الدراسة الرقابة القضائية من خلال رقابة القضاء الإداري على التصرفات القانونية للهيئات والمؤسسات العامة، حيث تم بيان كل من رقابة الإلغاء ورقابة التعويض، وكذلك رقابة القضاء الإداري للأعمال المادية للهيئات والمؤسسات العامة. واختتمت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات التي تم ذكرها في نهاية الرسالة.

الكلمات الدالة: المفهوم والماهية – التنظيم القانوني – الرقابة على المؤسسات العامة.